دور اصلاح بيئة الاعمال في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر

د . بن قيدة مروان
جامعة المدية
Benkkidda_m@yahoo.fr

ملخص:

لقد بينت بعض الدراسات الصادرة عن البنك الدولي، ان البلدان سيئة الترتيب في بيئة ممارسة أنشطة الاعمال، عادة ما تكون ارض خصبة لنمو وتطور الأنشطة غير الرسمية وهياكل التوظيف غير الرسمي وعدم المساواة.كنتيجة لكثرة اللوائح التنظيمية وعدم مرونتها، ومواطن الجمود الذي يسود الأنظمة الضريبية، واختلالات أسواق العمل، وتعقيدات في التجارة الخارجية، وحماية اقل للمستثمرين، وهياكل تمويل غير مكتملة. لهذا الامر تعمل هذه البلدان، خاصة النامية منها، على اجراء إصلاحات تمس اهم مواطن الخلل في بيئة اعمالها، راغبة بذلك احتواء اهم جوانب السمة غير الرسمية التي تعرفها اقتصادياتها.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى ابراز أهمية اصلاح بيئة الاعمال في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وهذا من خلال تذليل حواجز المشاركة الرسمية للقطاع الخاص، والذي ينشط على عكس الاتجاه الصحيح، في حالة مؤشرات بيئة اعمال ضعيفة وغير مؤاتية للاستثمار.

الكلمات المفتاحية :بيئة ممارسة أنشطة الاعمال، الاقتصاد الرسمي،الاقتصاد غير الرسمي، القطاع غير الرسمي، التشغيل غير الرسمي.

Abstract

Some of the World Bank studies, the bad ranking countries have shown in the business environment, usually fertile ground for the growth and development of informal activities and structures of informal employment and inequality. As a result of the large number of regulations and lack of flexibility, and a citizen of inertia that prevails in tax regulations and labor market imbalances, and complications in the foreign trade, and less protection for investors, and financing structures are incomplete. For that matter these countries operate, especially developing ones, to conduct reforms affecting the most important glitches in their work environment, so unwilling to contain the most important aspects of informal characteristic that defined their economies. This paper aims to highlight the importance of reforming the business environment to contain the phenomenon of the informal economy in Algeria, and that by overcoming barriers of formal participation of the private sector, which activates unlike the right direction, in the case of business environment indicators are weak and unfavorable for investment.

مقدمة:

تسعى معظم البلدان في الوقت الراهن، الى تحسين بيئة الاعمال السائدة بها، وذلك لما لها من أثر بالغ على الاستثمار المنتج وتوطينه، وأسواق العمل والتوازنات الاقتصادية الكلية، وتعزيز دور القطاع الخاص. لكن عادة ما يحدث العكس في ظل بيئة الاعمال ذات الأداء الضعيف، بحيث تؤثر سلبا على نمو وتطور الأنشطة الاقتصادية ونوع التوظيف السائد، خاصة ما يرتبط بالقطاع الخاص ، اذ مع هذه الظروف السائدة تنتشر الأنشطة غير الرسمية تدريجيا وتتوسع معها ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تدريجيا، وهو ما أكدته عدة دراسات لبعض الهيئات الدولية كالبنك الدولي.

في إطار هذا الطرح تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية التي تمثل فيها ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من اقتصاد البلد، بآثاره السلبية والايجابية، والذي تطور في ظل ظروف قامت فيها الجزائر بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية مست سياسات الاقتصاد الكلي، وذلك لتحسين بيئة الاعمال السائدة، لدفع عجلة التنمية اقتصادية ولاحتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من جهة أخرى. في هذا الشأن ولتحليل دور اصلاح بيئة الاعمال في الجزائر على الاقتصاد غير الرسمي، سوف نتطرق الى النقاط التالية:

- المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية.
- الاقتصاد غير الرسمي وبيئة الاعمال في الجزائر.
- الاقتصاد غير الرسمي والانتقال الى السمة الرسمية.

أولا: المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية.

قبل التطرق للمفاهيم المتعلقة بالسمة غير الرسمية، نتكلم عن اكتشاف الظاهرة والمصطلحات المرتبطة بها.

1- اكتشاف ظاهرة السمة غير الرسمية: رغم اكتشاف ظاهرة السمة غير الرسمية في العقود الاخيرة، الا انه من الناحية التاريخية سبقت نشأة الدولة والاقتصاد الرسمي، وهذا بعد سلسلة التطورات التي مست المجتمعات مع ظهور الدولة ككيان سياسي وقانوني يضبط وينظم الحياة اليومية للأفراد. لكن غياب او عدم مرونة هذا التنظيم، يساهم في ظهور السمة غير الرسمية.

تم اكتشاف ظاهرة السمة غير الرسمية في بداية السبعينيات، من قبل "كيث هارت"(keith hart)*، لوصف الانشطة غير المنتظمة التي يقوم بها فقراء المناطق الحضرية في دول العالم النامي، إذ استعمل مصطلح« القطاع غير الرسمي»«Informal Sector»أو«القطاع غير المهيكل»« Sector Non- Structure»[i] ، اذ طرح ورقة عمل في مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا، سنة 1971، حيث قدمت هذه الورقة اعتمادا على عمل ميداني في عشوائيات مدينة أكرا، عاصمة غانا، ناقش من خلالها قضية فقراء المناطق الحضرية بالقول بأنهم« ليسوا عاطلين عن العمل» بل كانوا يعملون مقابل عوائد متدنية وغير منتظمة، وبطرق مخفية عن التنظيم الإداري. وبعد هذه الفترة(1971) بقليل نشر المكتب الدولي للعمل تقريرا بعنوان «الأجور والتوظيف والنوعية في كينيا» سنة 1972حيث تضمن وصفاً للسمة غير الرسمية كمساهم في الاقتصاد[ii].

2–المصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية:هناك عدة مصطلحات ارتبطت بالسمة غير الرسمية، لكل مصطلح دلالة معينة حسب زاوية ومعايير التحليل والاهداف منها. فحسب معيار السرية تستخدم مصطلحات مثل (اقتصاد تحت الأرض، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد السري، اقتصاد غير شرعي...) يحصر هذا المعيار مكونات الظاهرة في الأنشطة غير المشروعة. اما حسب معيار اللانظاميةتستخدم مصطلحات (الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد غير المنظم، اقتصاد غير مهيكل...) يحصر هذا المعيار مكونات الظاهرة في الأنشطة غير المصرح بها. اما حسب معيار الاتصال بالاقتصاد الوطني تستخدم مصطلحات مثل (الاقتصاد غير الملاحظ، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الظلي)يحصر هذا المعيار مكونات الظاهرة في الأنشطة غير المصرح بها و الأنشطة غير المشروعة.[iii]

3/جوانب تحليل السمة غير الرسمية: هنالك عدة مفاهيمارتبطت بالسمة غير الرسمية، وذلك حسب التسلسل الزمني لجوانب تحليليها، وكذا تطور آثارها على اقتصاديات البلدان، خاصة في العقد الأخير.

هنالك عدة وجهات لتحليل السمة غير الرسمية، من ابرزها ما ورد في نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008، كما تبين الفقرات الموالية.[iv]

لا يوجد اقتصاد منظم بشكل كامل ومعكوسا تمام الانعكاس، من خلال الاستعلامات والاستفسارات الإحصائية، وبالتالي، هناك خطوات يتعين اتخاذها في محاولة لتغطية الانشطة غير الرسمية ولعيوب الدراسات الاستقصائية باعتبارها ممارسات خاصة. وهناك نهجان – على الرغم من أنهما يشتركان في كثير من الفرضيات – الا انهما موجهان نحو تحقيق هدفين مختلفين تماما. النهج الأول هو التأكد من أن كافة الأنشطة – بما في ذلك تلك الأنشطة التي قد يتم وصفها بالأنشطة (الخفية) أو (السرية)– مشمولة في قياسات النشاط الكلي. أما النهج الثاني فهو يعني بتعريف ما هو المقصود من المجموعة الفرعية للوحدات الاقتصادية التي يمكن وصفها بأنها (غير رسمية) وبقياس ذلك.

الأساس المنطقي وراء النشاط الأول واضح، تكوين رؤية للاقتصاد ككل تكون مكتملة بأقصى قدر ممكن وقابلة للمقارنة مع مرور الوقت وعبر البلدان بقدر الإمكان. وقد أصبح يعرف جزء الاقتصاد صعب القياس بالاقتصاد غير الملاحظ،كما ذكرنا سالفا، وقد كرست العديد من المنشورات لقياسه،اهمها كتيب قياس الاقتصاد غير الملاحظ (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صندوق النقد الدولي، منظمة العمل الدولية،اللجنة الإحصائية بين الدول لرابطة الدول المستقلة 2002).وكما تبين التقنيات الواردة في الكتيب بوضوح، فان وجود قياس محدد للاقتصاد غير الملاحظ ليس له أهمية في حد ذاته، فالاهتمام يتركز بالأساس على ضمان أن يكون قياس النشاط الكلي كاملا أو شاملا.

أما البديل الثاني فهو يسلم بالأهمية التحليلية –ولاسيما في الدول النامية – للتمكن من قياس هذا الجزء من الاقتصاد والذي يعكس جهود الأفراد ممن ليس لديهم وظائف رسمية للانخراط في بعض أشكال النشاط الاقتصادي النقدي. وقد أصبح يعرف هذا الجزء من الاقتصاد بالقطاع غير الرسمي. ومن خلال تقدير حجم القطاع غير الرسمي يصبح من الممكن تقييم إلى اي مدى تصل فوائد التنمية –على سبيل المثال – للناس الذين يعيشون في الشوارع أو في مدن الصفيح.و أولئك الذين يؤيدون النهج الثاني لا ينكرون أهمية القياس الشامل للاقتصاد ولكن بالنسبة لهم هذا لا يكفي. وعلى الرغم من صعوبة القيام بذلك، لابد من بذل المحاولات لتحديد وقياس والتعرف على القطاع غير الرسمي.وهو المهم في ورقتنا البحثية هذه.

4/ ضبط المصطلحات والمفاهيمالمتعلقة بالسمة غير الرسمية.

ان اللجوء الى المصطلحات الدقيقة في اطار المجتمع الاحصائي امر مهم. وقد تبدو عبارات "القطاع غير الرسمي "، "الاقتصاد غير الرسمي"، "العمالة في القطاع غير الرسمي"، و"العمالة غير الرسمية ". جميعها قابلة للتبادل بالنسبة للأشخاص العاديين، الا انها ليست كذلك. فالفروق الدقيقة المرتبطة بكل عبارة تكتسي أهمية بالغة من وجهة نظر تقنية. ويمكن للمفاهيم التالية ان تشكل مرجعا بالنسبة للمصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية ومفاهيمها التقنية [v]:

*__الاقتصاد غير الملاحظ__ :استخدم هذا المصطلح من قبل الاتحاد الأوروبي، وذلك في اطار برنامج لشمولية الناتج المحلي الإجمالي، وإيجاد مقياس شامل للإنتاج في اطار الحسابات الوطنية.و يعبر عن مجموع الأنشطة التي تكون اكثر احتمالا. انها نفذت بطريقة خفية، او في اطار القطاعغيرالرسمي،او بشكل غيرقانوني،أونفذتهاالأسر المعيشيةللاستخدامالنهائياالخاصبها. ويمكن ان يشملأيضاالأنشطةالمفتقدة بسببقصورفيالبرنامجالأساسيلجمعبياناتها. هذه الاشكال الخمسة تشكل ما يعرف بالاقتصاد غير الملاحظ [vi]. وهو يشمل بناءا على هذا المفهوم مجموع الأنشطة المشروعة وغير المشروعة صعبة القياس.

*__الاقتصاد غير الرسمي__ :جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال او المنشآت الذين لا تشملهم الترتيبات النظامية في القانون او في الممارسة (استنادا الى تعريف مؤتمر العمل الدولي 2002).

يشمل الاقتصاد غير الرسمي، وفق تعريف منظمة العمل الدولية، جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم كل او بعض الترتيبات النظامية في القانون او في الممارسة. وهذه الفئات من العمال اما تنشط خارج النطاق الرسمي للقانون او ان القانون لا ينفذ بغرض حمايتها لسبب من الأسباب. ويشمل الاقتصاد غير الرسمي القطاع غير الرسمي والاستخدام غير الرسمي في منشآت الاقتصاد الرسمي. ويعني ذلك ان بعض الاشكال غير العادية من العمالة، حين لا تنظمها التشريعات الداخلية على نحو كاف، قد يندرج العمال المعنيون بها في اطار شروط العمل غير الرسمي، وبالفعل تزداد في العديد من البلدان، بما فيها الصناعية، السمة غير الرسمية داخل الاقتصاد الرسمي، ويرجع ذلك الى أمور عدة منها تدهور علاقة الاستخدام وصعوبة رصد تشريعات العمل وانفاذها.[vii] وكذلك بعض الجوانب من آثار العولمة على التوظيف، خاصة في الدول الصناعية.

*__القطاع غير الرسمي__ : مجموعة من الوحدات (منشآت فردية تمتلكها الاسر المعيشية) بما في ذلك "المنشآت غير الرسمية التي تعمل لحسابها الخاص" ومنشآت أصحاب العمل في القطاع غير الرسمي (استنادا الى تعريف المؤتمر الدولي الخامس لخبراء إحصاءات العمل).

القطاع غير الرسمي، قد يتسم على نطاق واسع بأنه يتألف من المنشآت المنخرطة في إنتاج سلع أو خدمات، بهدف رئيسي متمثل في إنتاج وظائف ودخول للأشخاص المعنيين، وعادة ما تعمل هذه الوحدات على مستوى متدني من التنظيم سواء بقليل من التنظيم أو بدون الفصل بين العمالة ورأس المال كعوامل إنتاج وعلى نطاق صغير. وتكون علاقات العمل – حيثما وجدت – قائمة بشكل أساسي على العمل العرضي أو قرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية وليس في إطار ترتيبات تعاقدية بضمانات رسمية. [viii]

مصطلح (القطاع) في التعبير (القطاع غير الرسمي)، ليس له نفس أساس الاستخدام لكلمة قطاع في نظام الحسابات الوطنية بأسرها، في اطار نظام الحسابات، تؤلف القطاعات من وحدات مؤسسية، في سياق القطاع

غير الرسمي الأنشطة الإنتاجية وحدها تكون هي المعنية. وهكذا على سبيل المثال والأهمية، فان الأسر المعيشية التي ليس لديها نشاط إنتاجي لا يتم الالتفاف ببساطة الأمر عند تحديد تلك المنشآت الفردية التي تدار من قبل الأسر المعيشية التي يجرى التعرف عليها لضمها للقطاع غير الرسمي.

***منشآت القطاع غير الرسمي** : هي منشآت غير مسجلة و/او منشآت فردية خاصة صغيرة الحجم ضالعة في أنشطة غير زراعية مع انتاج جزء من السلع او الخدمات على الأقل للبيع او المقايضة (استنادا الى تعريف المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل).

منشآت القطاع غي الرسمي، هي المنشآت غير المساهمة الخاصة التي يقل حجمها لجهة الاستخدام عن الحد المتفق عليه في المعايير الوطنية (يتراوح عموما بين خمسة عاملين وعشرة)، و/او التي هي غير مسجلة حسب الاشكال الخاصة المنصوص عليها في التشريعات الوطنية كقانون المصانع او القانون التجاري، او قوانين الضرائب والضمان الاجتماعي، او قوانين الهيئات المهنية، او غيرها من القوانين والتشريعات والنظم الموضوعة من الجهات التشريعية الوطنية (التي تتميز عن اللوائح المحلية التي تحكم اجازات التجارة او الاعمال). وينبغي استبعاد الاسر المعيشية التي تستخدم عاملين منزليين باجر من منشآت القطاع غير الرسمي، ومعالجتها ضمن فئة تسمى "الاسر المعيشية ".[ix]

***العمالة في القطاع غير الرسمي** : سائر الوظائف في منشآت القطاع غير الرسمي (المشار اليها في المفهوم -4-)، او جميع الأشخاص الذين استخدموا في منشاة واحد على الأقل من منشآت القطاع غير الرسمي، بغض النظر عن وضعهم في العمالة وما اذا كانت وظيفتهم أساسية او ثانوية (استنادا الى تعريف المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل).

***العمالة غير الرسمية باجر** : سائر الوظائف التي تتميز بعلاقة استخدام لا تخضع لتشريعات عمل وطنية، او لنظام ضريبي على الدخل، او حماية اجتماعية، او استحقاق لإعانات معينة مرتبطة بالعمل. (استنادا الى تعريف المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل).

* **العمالة غير الرسمية** : مجموع عدد الوظائف غير الرسمية، سواء وجدت في منشآت الاقتصاد الرسمي او منشآت القطاع غير الرسمي، او الاسر المعيشية، بما في ذلك المستخدمون الذين يشغلون وظائف غير رسمية (المشار اليها في المفهوم -5-)، أصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص الذين يعملون في منشآت القطاع غير الرسمي الخاصة بهم، أعضاء تعاونيات المنتجين غير الرسميين، العمال المساهمون في دخل الاسرة في وحدات القطاع غير الرسمي، او الرسمي، العاملون لحساب انفسهم الضالعون في انتاج السلع للاستخدام النهائي الخاص لأسرهم المعيشية (استنادا الى تعريف المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل).

***العمالة في الاقتصاد غير الرسمي** : مجموع العمالة في القطاع غير الرسمي (المشار اليها في المفهوم -5-)، والعمالة غير الرسمية (المشار اليها في المفهوم -7-) خارج القطاع غير الرسمي : لم يقر المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل هذا المصطلح.

***القطاع غير الرسمي /التشغيل غير الرسمي** : يشير مفهوم القطاع غير الرسمي الى منشآت الإنتاج كوحدات المعاينة، بينما يشير مفهوم التشغيل غير الرسمي الى الوظائف كوحدات المعاينة.

***التشغيل غير الرسمي** :يضم العدد الكلي للوظائف غير الرسمية، اكانت تزاول في منشآت الاقتصاد الرسمي، او في منشآت القطاع غير الرسمي، او في الاسر المعيشية، خلال فترة زمنية مرجعية معينة.[x] اما اشكاله سوف نتطرق لها بالتفصيل في الفصل الموالي.

***العامل العرضي** :هو العامل على أساس عقد عمل ضمني او صريح لا يتوقع له الاستمرار اكثر من فترة قصيرة، حيث تحدد مدته الظروف الوطنية، ويمكن تصنيف العاملين في هذا النمط كمستخدمين او كعاملين لحسابهم الخاص وذلك تبعا للسمات الخاصة بعقد العمل.[xi] ويمتاز العمل العرضي عموما بالتقطع، عادة ما يتولد عنه دخل غير منتظم، لذا فالعمالة التي تنشط في هذا الصنف، كثيرا ما تكون عرضة للفقر والعمل في اطار الأنشطة غير الرسمية .

***العمل اللائق** :هو العمل المنتج الذي يؤدي في ظروف تسودها الحرية والانصاف والامن وكرامة الانسان، والذي يحصل عليه النساء والرجال على قدر من المساواة. ويشكل العمل اللائق محور التقاء الاهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية : تعزيز الحقوق في العمل، الاستخدام، الحماية الاجتماعية، الحوار الاجتماعي.[xii]

ثانيا: الاقتصاد غير الرسمي وبيئة الاعمال في الجزائر.

قبل التطرق لبيئة الاعمال في الجزائر نتكلم أولا عن خصائص الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

1/الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين البلدان التي يؤدي فيها الاقتصاد غير الرسمي، دورا مهما في خلق التوظيف للشرائح الاجتماعية الهشة ، خاصة فيئة الشباب التي لم يستوعبها الاقتصاد الرسمي. رغم الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري بداية من فترة التسعينيات الى غاية العقد الأخير. الا ان البيانات تشير الى انه لازم تراجع معدلات البطالة بعد سنة 2000، زيادة في حجم الاقتصاد و التشغيل غير الرسميين، ما يدل على عمق الظاهرة في الجزائر، مستدعيا بذلك حلولا غير تقليدية لها.

***حجم الاقتصاد والتشغيل غير الرسميين في الجزائر:**تختلف تقديرات الاقتصاد والتشغيل غير الرسميين لنفس الفترة حسب المناهج المتبعة من قبل الخبراء في التقدير، وهي في العادة تتخذ ثلاثة اشكال (طرق مباشرة، طرق غير مباشرة، بناء النماذج السببية).[xiii]

تشير بعض التقديرات أنحجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ارتفع من(34%) إلى (37.1%) وذلك مابين (1999- 2007) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. هذه النسب تدل حقيقة على أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يفرض نفسه بالموازاة مع الاقتصاد الرسمي، ويرافق ذلك استقطاب للعمالة غير الرسمية والتي لم يستوعبها سوق العمل الرسمي وهذا من فئات مختلفة للمجتمع الجزائري. واتساع حجم ودائرة الاقتصاد غير الرسمي دليل على زيادة حجم العمالة غير الرسمية، والجدولين المواليين يعرضان بعض تقديرات حجم التشغيل غير الرسمي بالجزائر.[xiv]

الجدول رقم (01): التشغيل غيرالرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (2001–2010)نسبة الى اجمالي التشغيل.

التشغيل غيرالرسمي(باستثناء الزراعة)	2001	2005	2010

الذكور	%33.3	%42.7	%46.2
الإناث	%34.9	%34.1	%42.5
الإجمالي	%33.5	%41.3	%45.6

Source : ONS ,enquête emploi auprès des ménages 2010, Collections Statistiques N° 170/2012,Alger. 2012. p11 .

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن حصة التشغيل غير الرسمي ارتفعت ما بين 2001 و 2010 وذلك في حدود 10% بالنسبة للذكور أو الإناث، وهذا باستبعاد قطاع الزراعة وهو قطاع معظم عمالته غير رسمية في الجزائر.

الجدول رقم (02): نسبة التشغيل غير الرسمي في القطاع غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (1975–2010).

السنوات	79–75	84–80	89–85	94–90	99–95	2004 –2000	2010 –2005
كنسبة (%) من إجمالي التشغيل دونالزراعة	21.8	-	25.6	-	42.7	41.3	45.6

Sources:Jacques Charmes, The Informal Economy Worldwide: Trends and Characteristics, Margin: The Journal of Applied Economic Research,National Council of Applied Economic Research , Washington DC,2012,p110.

ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق، والذي يمثل نسبة التشغيل غير الرسمي في القطاع غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (1975–2010). ان نسبة التشغيل غير الرسمي ارتفعت من (21.8%) خلال الفترة (75–79) إلى (45.6%) خلال الفترة (2005–2010) أي ازداد حجم التشغيل بأكثر من النصف، كما أن النسب المسجلة في السنوات الأخيرة تشير إلى أن حجم التشغيل غير الرسمي يلعب دورا مهما في توفير فرص العمل للكثير من الأفراد بالجزائر.

وكنتيجة أخرى أيضا نسبة التشغيل غير الرسمي تعتبر نسبة معتبرة مقارنة بإجمالي التوظيف، وهو أمر يحتاج إلى الدراسة المعمقة للظاهرة والبحث في كيفية تنظيمها والاستفادة من القيمة المضافة المولد بسوق العمل غير الرسمي بالجزائر.

***اسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:** يمكننا حصر أسباب توسع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، في العوامل التالية :

- عدم مرونة وجمود النظام الضريبي وهيكل الحماية الاجتماعية الجزائري.
- اختلالات سوق العمل، وعدم قدرته على تلبية عروض العمل خاصة الوافدون الجدد من فئة الشباب في سن العمل.

- ثقل وجمود اللوائح التنظيمية المتعلقة ببدء وتصفية الأنشطة التجارية وارتباطها بمشاكل البيروقراطية وكثرة الاجراءات.
- حضر او عدم ترخيص ممارسة بعض الأنشطة.
- ضعف وهشاشة السياسات القطاعية المتبعة على مستوى الاقتصاد الرسمي، وهو ما ينعكس سلبا على الاستثمار المنتج وهيكل التوظيف.

2 /تحليل بيئة الاعمال في الجزائر:

عادة ما نركز في تحليل بيئة الاعمال على بعض المؤشرات، والتي تشمل عدة نواحي منها الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية. من بين هذه المؤشرات مايلي:

- مدى سهولة بدء أنشطة تجارية وتصفيتها.
- سهولة تسوية ملكية العقارات، واستخراج تراخيص البناء.
- هياكل توظيف العمال وقوانين العمل.
- التجارة عبر الحدود.
- سهولة وإجراءات تنفيذ العقود.
- قوانين حماية المستثمرين.
- مرونة النظام الضريبي.
- صلابة النظام المالي، و سهولة الحصول على الائتمان.

بالنسبة للجزائر، الجداول المواليةتبين مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر خلال الفترة (2010-2017) حسب مجموعة البنك الدولي.

الجدول رقم (03) : سهولة ممارسة أنشطة الاعمال في الجزائر (2010–2017).

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	136	136	148	152	153	154	163	156
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	148	150	153	156	164	141	145	142
– عدد الإجراءات	14	14	14	14	14	13	12	12
– الوقت بالأيام	24	24	25	25	25	22	20	20
– التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	12.1	12.9	12.1	12.1	12.4	11.0	10.9	11.1
– الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	31.0	34.4	30.6	27.2	28.6	24.1	23.6	0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	110	113	118	138	147	127	122	77
– عدد الإجراءات	22	22	19	19	19	17	17	17
– الوقت بالأيام	240	240	281	281	241	204	204	130
– التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	39.6	44	23.1	54.6	60.1	0.7	0.9	0.9
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	122	124	127	129	133	131	176	178
– عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8	8	8	8	8	8	–	–
– الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17	17	17	17	17	17	–	–
– تكلفة التصدير (بالدولار للحاوية)	1.248	1.248	1.248	1.26	1.27	1.270	–	–
– عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9	9	9	9	9	9	–	–
– الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	23	23	27	27	27	26	–	–
– تكلفة الاستيراد (بالدولار للحاوية)	1.428	1.428	1.318	1.33	1.33	1.33	–	–
إنفاذ العقود (الترتيب)	123	127	122	126	129	120	106	102
– عدد الإجراءات	46	46	45	45	45	45	–	–
– الوقت (بالأيام)	630	630	630	630	630	630	630	630
– التكلفة (% من قيمة المطالبة)	21.9	21.9	21.9	21.9	21.9	21.9	19.9	19.9

Sources: WORLD BANK , INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION, **Doing Business (2016,2017,2010,2011,2012,2013,2014,2015)(Making a difference for entrepreneurs) – Comparing business regulation in 183–189 economies** –WORLD BANK, Washington D. C: -Doing Business (2009) p86. -Doing Business (2010) p103. -Doing Business (2011) p145-Doing Business (2012) p78. -Doing Business (2013) p146. - Doing Business (2014) p174. -Doing Business (2015) p168. - Doing Business (2016) p184. - Doing Business (2017) p189.

يتعلق هذا الجدول بمؤشرات هامة لتقييم بيئة الاعمال في الجزائر مثل، إجراءات بدأ أنشطة تجارية، استخراج تراخيص البناء، التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود.

الجدول رقم (04) : سهولة ممارسة أنشطة الاعمال في الجزائر (2010-2017).

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	**136**	**136**	**148**	**152**	**153**	**154**	**163**	**156**
تسجيل الملكية (الترتيب)	160	165	167	172	176	157	163	162
- عدد الإجراءات	11	11	10	10	10	10	10	10
- الوقت بالأيام	47	47	48	63	63	55	55	55
- التكلفة (% من قيمة العقار)	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1
الحصول على الائتمان (الترتيب)	135	138	150	129	130	171	174	175
- مؤشر قوة الحقوق القانونية (0- 10)	3	3	3	3	3	2	2	2
- مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0- 6)	2	2	3	4	4	0	0	0
- تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%من عدد السكان الراشدين)	0.2	0.2	0.3	2.3	2.4	0.0	0.0	0.0
- تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية(% من عدد السكان الراشدين)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.0	1.9	3.0
حماية المستثمرين (الترتيب)	73	74	79	82	98	132	174	173
- مؤشر نطاق الإفصاح (0- 10)	6	6	6	6	5	-	-	4
- مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0- 10)	6	6	6	6	6	5	3	1
- مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0- 10)	4	4	4	4	4	4	3.7	5
- مؤشر قوة حماية المستثمرين (0- 10)	5.3	5.3	5.3	5.3	5	4.5	3.3	-
دفع الضرائب (الترتيب)	168	168	164	170	174	176	169	155
- المدفوعات (عدد المرات سنويا)	34	34	29	29	29	27	27	27
- الوقت (بالساعات سنويا)	451	451	451	451	451	451	385	265
- إجمالي سعر الضريبة (% من الإرباح	72.0	72.0	72	72	71.9	72.7	72.7	65.6
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	51	51	59	62	60	97	73	74
- المدة الزمنية (بالسنوات)	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	1.3	1.3
- التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	7.0	7	7	7	7	7	7	7.0
- معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	41.7	41.7	41.7	41.7	41.7	41.7	50.8	50.8

Sources: WORLD BANK , INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION, **Doing Business (2016,2017,2010,2011,2012,2013,2014,2015)(Making a difference for entrepreneurs) – Comparing business regulation in 183–189**

economies –WORLD BANK, Washington D. C: -Doing Business (2009) p86. -Doing Business (2010) p103. -Doing Business (2011) p145-Doing Business (2012) p78. -Doing Business (2013) p146. - Doing Business (2014) p174. -Doing Business (2015) p168. - Doing Business (2016) p184. - Doing Business (2017) p189.

يتعلق هذا الجدول بمؤشرات أخرى هامة لتقييم بيئة الاعمال في الجزائر مثل، تصفية الانشطة التجارية، دفع الضرائب، حماية المستثمرين، الحصول على الائتمان، تسجيل الملكية.

***مؤشر أداء النظام الضريبي** : تشير تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لمجموعة البنك الدولي لعام 2016و2017، إلى أن ترتيب الجزائر في عينة مكونة من (189) الى (190)بلدا سنة 2017، فيما يخص أداء النظام الضريبي. رتبت الجزائر ضمن خمسة واربعين (45)بلد الأخيرة من العينة. ما يمكن ملاحظته من الجدولين السابقين رقم (3و4)، أن ترتيب الجزائر فيما يخص دفع الضرائب تحسن ما بين سنتي 2010و 2017،من186في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 إلى 155 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017، أما مقياس مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء فيما يخص الضرائب فقد استقر عند (53.99) نقطة لسنة 2017، في الوقت الذي تعطى فيه (100) نقطة للأداء الجيد والنقطة (0) للأداء الضعيف.

في هذا الإطار يبين الجدول رقم(05)أهم مؤشرات دفع الضرائب في الجزائر حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015 و2017 مقارنة بدول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذا دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول رقم (05) :مؤشرات دفع الضرائب في الجزائر حسب ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2015 و2017.

المؤشر	الجزائر		إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتوسط	
	2015	2017	2015	2017	2015	2017
المدفوعات (عدد)	27.0	27	17.4	17.8	11.8	10.9
الوقت (عدد المرات سنويا)	451.0	265	220.4	208.2	175.4	163.4
إجمالي سعر الضريبة (% من إجمالي الربح)	72.7	65.6	32.6	32.3	41.3	40.9

المصدر :–البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2015**، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2015.

–البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2017**، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2017.

نلاحظ من الجدول. أن عدد مرات دفع الضرائب في الجزائر يفوق متوسط عدد مرات دفع الضرائب في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ (10) مرات تقريبا، وأكثر من ضعف المتوسط السائد في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما فيما يخص الوقت المستغرق سنويا بالساعات لدفع الضرائب في الجزائر يقدر بحوالي (451 ساعة) لسنة 2015 وهو يفوق بذلك المتوسط السائد في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكثر من الضعف تقريبا، تقلص هذا الى النصف تقريبا لسنة 2017 . وأكثر بـ(100) تقريباعما هو سائد دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حيث الأنظمة الضريبية تميل إلى الفعالية. أما فيما يخص نسبة إجمالي سعر الضريبة من الأرباح فهي مرتفعة في الجزائر (65.6%) مقارنة بالمتوسط السائد بدول منظمة التعاون (40.9%)، و منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (32.3%).

تشير هذه البيانات إلى التعقيد والجمود في النظام الضريبي الجزائري مقارنة بالبلدان جيدة الأداء الضريبي، أو تلك التي أجرت إصلاحات ضريبية في العقود الأخيرة واقتصاداتها مشابهة للاقتصاد الجزائري. حقيقة المؤشرات الضريبية في الجزائر و المبينة في الجداول، لها اثر سلبي على ممارسة أنشطة الأعمال في إطار الدائرة الرسمية للاقتصاد. وهو أمر يشجع نمو الأنشطة غير الرسمية.

* **اللوائح التنظيمية المتعلقة ببدء الأنشطة التجارية** :في هذا الميدان تبين تقارير ممارسة أنشطة الأعمالفي الجزائر ما بين (2010 و2017) تحسننا طفيفا في الترتيب مقارنة بعينة القياس. لكن رغم هذا التحسن تبقى الجزائر ضمن (50بلد) الأخيرة في الترتيب في عينة مكونة من (190) بلدا . اما بالنسبة لعدد الإجراءات والوقت والتكلفة، الجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (07) : بدء الأنشطة التجارية في الجزائر حسب ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2015.

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتوسط
عدد الإجراءات	13	8	4.8
الوقت (بالأيام)	22	18.9	9.2
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11	28.1	3.4
الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (%من متوسط الدخل القومي للفرد)	24.1	45.6	8.8

المصدر : البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2015**، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2015.

ما يمكن ملاحظته من الجدول، أن إجراءات بداية أنشطة تجارية في الجزائر مشابه لما هو موجود في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء تكلفة بداية الأنشطة التي تقل عنها في الجزائر نوعا ما. أما إذا قارنا هاته الإجراءات مع دول منظمة التعاون والتنمية فهي مضاعفة عما هو موجود في الجزائر من حيث عدد الإجراءات والوقت المستغرق وكذا التكلفة. إن كثرة هذه الإجراءات في الجزائر (13 إجراءا) انخفضت بإجراء واحد لسنة 2017، وطول فترة بداية الأنشطة (22 يوما) تقلصت بيومين فقط لسنة 2017، وكذا التكلفة (24.1%) من متوسط الدخل القومي للفرد). إجراءات مثقلة من شانها تثبيط نمو الأنشطة في الجزائر. ما يساعد على تحول هذه الأخيرة إلى الاقتصاد غير الرسمي.

***مؤشرأداء سوق العمل في الجزائر**:لمعرفة أداء سوق العمل في الجزائر نعرض بعض مؤشراته للفترة مابين (2010-2013)[xv]:

بلغ إجمالي السكان الناشطين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل (11964000) شخص خلال شهر سبتمبر 2013 وتخطى إجمالي السيدات الناشطات اقتصاديا عتبة 2مليون (227500) مشكلة (19%) من إجمالي السكان الناشطين اقتصاديا.

بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر(43.2%) بزيادة بلغت 1.2 نقطة مقارنة بسبتمبر 2012 وأزيد من 3 نقاط مقارنة بسبتمبر 2011. وبلغت هذه النسبة (69.5%) لدى الذكور و(16.6%) لدى الإناث.

وتدلي نتائج المسح حسب الديوان الوطني للإحصاء، بوجود تباينات معتبرة حسب الجنس ومنطقة الإقامة والمستوى التعليمي. إذ تؤثر هذه العوامل بشكل أساسي على الاندماج في سوق العمل، حيث يتقلص الفارق بين نشاط الذكور والإناث مع ارتفاع المستوى التعليمي(من ما يقارب 57 نقطة لدى الفئة بدون مستوى إلى 14 لدى ذوي المستوى الجامعي). ويبدو أن المستوى التعليمي العالي والشهادة الجامعية يشكلان أهم محددات دخول المرأة لعالم الشغل.

أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم بـ (10788000)شخص، أي نسبة (28%) من إجمالي السكان و تشكل اليد العاملة النسوية (17.6%) من إجمالي السكان المشتغلين أي 1904000مشتغلة. عرفت بذلك زيادة بلغت 0.1 نقطة مقارنة بسبتمبر 2012.

اما بالنسبة لاهم مؤشرات سوق العمل للفترة (2004-2013) يمكننا الاعتماد على الجدول الموالي رقم (08).

الجدول رقم (08):مؤشرات سوق العمل في الجزائر للفترة 2004-2013 .

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة(%)	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8
بطالة الشباب 16-24 (%)	32.4	31.1	24.3	27.4	23.8	21.3	21.5	22.4	27.5	24.8
معدل مشاركة القوى العاملة(%)	42.1	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4	41.7	40.0	42.0	43.2
معدل نمو التوظيف(%)	34.7	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2	37.6	36	37.4	39.0
معدل بطالة **الذكور** (%)	17.5	14.9	11.8	12.8	10.1	8.6	8.1	8.4	9.6	8.3
معدل بطالة **الإناث** (%)	18.1	17.5	14.4	18.3	17.4	18.1	19.1	17.2	17	16.3
نسبة المنتسبين/إلى إجمالي التوظيف(%)	48.4	50.9	46.9	50.3	49.9	49.6	49.9	54.4	58.2	57.6

Source : (ONS) ,**Activité** ,**Emploi a Chômage au 4éme Trimestre 2013**,**N° 653** ,Algérie,2013, p p11-12.

الجدول السابق يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة في سوق العمل للفترة 2004-2013، والتي تتعلق بتطور معدلات البطالة، بطالة الشباب نمو التوظيف ومشاركة القوى العاملة بالنسبة للذكور والإناث، وكذا مستوى الحماية الاجتماعية.

نلاحظ من الجدول السابق ان معدل البطالة انخفض من (17.7%) سنة 2004 إلى (9.8 %) في 2013، أي انخفض تقريبا ب (8%) خلال تسعة سنوات. اما بالنسبة لمعدل بطالة الشباب الوافدون الجدد إلى سوق العمل من 16-24 سنة، فقد انخفض من (32.4%) سنة 2004 إلى (24.8 %) في 2013. لكن

بالرغم من هذا الانخفاض نسبة البطالة لدى هذه الشريحة تمثل نسبة معتبرة وتشكل ضغوطا على سوق العمل الجزائري.

أما بالنسبة لمشاركة القوى العاملة تميزت بالاستقرار نوعا ما خلال هذه الفترة وهي قليلة مقارنة بمتوسط مشاركة قوة العمل العالمي. في هذا الإطار انتقل معدل المشاركة من (42.1 %) سنة 2004 إلى (43.2 %) سنة 2013، إذ كانت (48.1%) سنة 2001 أي انخفض معدل مشاركة القوى العاملة بـ(6 %) ما بين 2001- 2013. في المقابل يبلغ المتوسط العالمي للمشاركة في سوق العمل 64%. بينما 65% في أمريكا اللاتينية. و69% في جنوب شرق أسيا. 73% في شرق أسيا.

أما بالنسبة لمعدل بطالة الذكور فقد انخفض من (17.5%) سنة 2004 إلى (8.3 %) في 2013 مثل معدل البطالة العام. وبالتالي فهو محدد مهم له. لكن معدل نمو مشاركة القوى العاملة ازداد فقط بمقدار (0.4%) خلال نفس الفترة، في حين ارتفع معدل التوظيف بمقدار (6%) تقريبا. وهذا يشير إلى اختلافات مهمة في طبيعة مناصب الشغل التي تم خلقها (ما بين التوظيف الخدمي أو الأنشطة المولدة للإنتاج...).

في المقابل معدل بطالة الإناث لم ينخفض بنفس المعدل مثل الذكور، فقد انخفض بمقدار (2%) تقريبا خلال هذه الفترة- وهو ضعف معدل بطالة الذكور في السنوات الأخيرة-. مع معدل بطالة ما بين (16-18%) تقريبا وهو ما يوحي إلى المشاركة المحتشمة للإناث في سوق العمل الجزائري مقارنة بالذكور. أما معدل المشاركة بالقوى العاملة ازداد فقط بمقدار (1.7%)خلال نفس الفترة، في حين ارتفع معدل التوظيف بمقدار (1.7%) تقريبا وهو ما انعكس سلبيا على معدل بطالة الإناث.

أما بالنسبة لمعدلات الحماية الاجتماعية فقد ارتفع معدل الانتساب في الضمان الاجتماعي من (48.4%) سنة 2004 إلى (57.6%) في 2013، أي ازداد بمعدل(9%) تقريبا خلال تسعة سنوات.

ما يمكن استنتاجه أن معدل بطالة الذكور يعتبر محددا مهما لمعدل البطالة الوطني خلال الفترة (2004-2013) ،كذلك نقطة أخرى مهمة تتعلق ببطالة الشباب(16-24)سنة، كما تعتبر مستويات بطالة هذه الفئة محددا مهما لمعدل البطالة الوطنية. إذ تمثل حوالي 75% من مجموع العاطلين عن العمل. تلي هذه الفئة العمرية من حيث البطالة. بطالة الإناث إذ هي محصورة ما بين (15-19%) وبالتالي تساهم في تشكيل ضغوطا لسوق العمل الجزائري. في المقابل عدم قدرته على استيعاب هذه الشرائح، وهذا ما يفتح مجال البحث عن فرص عمل بالاقتصاد غير الرسمي وممارسة الأنشطة غير الرسمية.

***مؤشر حماية المستثمرين:** بالنسبة لحماية المستثمرين في الجزائر، يبين الجدول رقم (04) السابق، ان ترتيب الجزائر تدهور بـ (100رتبة) ما بين (2010و2017) وهو مؤشر مهم لبيئة الاعمال، حيث رتبت الجزائر ضمن (15بلد الأخيرة في العينة).

اما اذا قورنت الجزائر ببعض المناطق مثل منظمة التعاون وإقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فالجدول الموالي رقم(09) يوضح بعض النقاط الهامة.

الجدول رقم(09):مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر لسنة 2017.

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.3	4.5	6.5
مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح(0-10)	3.3	4.7	6.3
مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين(0-10)	3.3	4.3	6.6

المصدر : البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2017**، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2017.

ما يمكن ملاحظته من الجدول، ان الجزائر تتشابه الى حد ما مع إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا فيما يخص حماية المستثمرين، اما في حالة بلدان منظمة التعاون فإن الامر يختلف، اذ يتضاعف مؤشر الحوكمة وتضارب المصالح وقوة حماية المستثمرين. وبالتالي بيئة الاعمال هنا طاردة للاستثمار، أي غير محفزة للقطاع الخاص خاصة. وهو ما يحفز على انتشار الأنشطة غير الرسمية.

***مؤشر التجارة عبر الحدود**:بالنسبة للتجارة عبر الحدود في الجزائر ، يبين الجدول رقم(03) ان ترتيب البلد براجع من الرتبة 122 لسنة 2010 الى 178لسنة 2017، أي الترتيب ضمن (12 البلد الأخيرة). اما اذا ما قورنت الجزائر ببعض المناطق فالجدول الموالي يوضح بعض النقاط الهامة.

الجدول رقم (10): مؤشر **التجارة عبر الحدود في الجزائر لسنة 2017**.

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الوقت اللازم للتصدير: الامتثال لقوانين الحدود(ساعات)	118	64	12
تكلفة التصدير: الامتثال لقوانين الحدود (بالدولار)	593	460	150
الوقت اللازم للتصدير: الامتثال للشروط والمستندات(ساعات)	149	77	3
تكلفة التصدير :الامتثال للشروط والمستندات (بالدولار الأمريكي)	374	261	36
الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)	327	121	9
تكلفة الاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (بالدولار)	466	555	115
الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال للشروط والمستندات(ساعات)	249	101	4
تكلفة الاستيراد: الامتثال للشروط والمستندات(ساعات)	400	305	26

المصدر : البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2017**، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2017.

نلاحظ من الجدول ان الجزائر، انه فيما يخص الوقت اللازم للتصدير يفوق في الجزائر بلدان منظمة التعاون بحوالي (106 ساعات)، بحوالي (55ساعة) عن إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا. اما بالنسبة للوقت اللازم للاستيراد فيفوق بلدان منظمة التعاون بحوالي(318ساعة)، وبأكثر من (200ساعة)عن إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ولا يختلف الامر كثيرا بالنسبة لتكاليف التصدير والاستيراد. هذه النقاط تؤكد التعقيدات وبطء إجراءات التجارة الخارجية في الجزائر، وهو ما ينعكس سلبا على بيئة الاعمال في الجزائر.

ان المؤشرات المذكورة سالفا عن بيئة الاعمال في الجزائر رغم الإصلاحات التي قامت بها في عدة ميادين، الا انها لاتزال غير كافية لتحفيز الاستثمار ودعم القطاع الخاص، وهو ما يزيد من توسع الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، لذا لا بد من إيجاد استراتيجية متكاملة لاحتواء الظاهرة.

ثالثا: الاقتصاد غير الرسمي والانتقال الى السمة الرسمية.

من شأن مجموعة من السياسات ان تساهم في التحول التدريجي للاقتصاد غير الرسمي الى السمة الرسمية، كما تذلل حواجز المشاركة الرسمية، اذ تفيد بعض التجارب الدولية في هذا الميدان، أهمية استخدام النقاط التالية في عملية الانتقال وهي: توليد العمالة الجيدة (سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية)، الإدارة الجيدة والمنشآت المستدامة والإنتاجية، تنمية المهارات و تسهيل الحصول على التمويل، التنظيم والتنمية المحلية والحوار الاجتماعي، تعزيز المساواة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

1/توليد العمالة الجيدة (سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية).

احتلت سياسات الاقتصاد الكلي مكانة مركزية في تأثيرها على أسواق العمل، منذ الانكماش العالمي للفترة (2008-2009)، وما تبعه من أزمة في منطقة اليورو. إذ دعا مؤتمر العمل الدولي لعام 2010 المكتب الدولي للعمل إلى تعزيز المعارف بشان اطر الاقتصاد الكلي المؤاتية للعمالة، وكررت هذه الدعوة خلال مناقشات مؤتمر العمل الدولي لعام 2012 بشان عمالة الشباب.[xvi]

وتشير النتائج أيضا إلى انقطاع الصلة بين انشغال الاقتصادات الكلية التقليدية و الشواغل الإنمائية مثل استحداث العمالة والحد من الفقر. والمطلوب هو (بعد مزدوج) ينفذ في إطاره مديرو سياسات الاقتصاد الكلي عملية دقيقة لتحقيق توازن يضمن استقرار الاقتصاد الكلي بالترافق مع توليد العمالة.

إن سياسات الاقتصاد الكلي المتخذة من قبل الحكومات، المصاحبة لتوليد وظائف رسمية دائمة. سوف تلعب دورا مهما في الحد من توسع دائرة التشغيل غير الرسمي كما تسهل التحول إلى الدائرة الرسمية. وتتجلى هذه الأدوار في ما يلي :[xvii]

* لعل من بين أسباب توسع دائرة العمالة غير الرسميةيعود إلى العجز الحاصلفي استحداث عدد كاف من فرص العمل الرسمية، لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل.وبالتالي، يستلزم كبح انتشار العمالة غير الرسمية، في المقام الأول، جعل العمالة موضوعا من مواضيع الاهتمام الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية من خلال النهوض بأطرسياسات الاقتصاد الكلي المؤاتية للعمالة ودعم القطاعات الاقتصادية المنتجة التي تؤثر تأثيرا شديدا في العمالة.

* تتمثل الأهداف الصريحة لإطار اقتصاد كلي منتج موجه نحو العمالة في رفع الإنتاجية وتسهيل التحول الاقتصادي وزيادة توافر فرص العمل الرسمية، إلى جانب تحسين قدرة العمال على القيام بهذه الوظائف.

*شدد مؤتمر العمل الدولي لعام 2010 أيضا على أهمية السياسات الصناعية بالنسبة إلى التنويع الاقتصادي وتوسيع نطاق العمالة المنتجة.[xviii]

* تشكل السياسة القطاعية احد الجوانب الرئيسية لخلق التوظيف.ما يستوجب استراتيجيات إنمائيةجديدة. توسيع نطاق القطاعات التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات القيمة المضافة للعمالة، والتي تخلف قدرا كبيرا من الآثارالمضاعفة والروابط بالاقتصاد المحلي. وتستلزم إعادة هيكلة نمط النمو بحيث يكون شاملا وغنيا بالوظائف.

*تعتبر الأشغال العامة من بين السياسات القطاعية التي جرى تنفيذها على نطاق أوسع في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من اجل الحد من البطالة، وتحسين أفاق العمال المحرومين، بما في ذلك الفقراء والعمال غير المهرة والعاطلون عن العمل منذ مدة طويلة، ما يؤدي إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية باستخدام موارد محلية.

2/الإدارة الجيدة والمنشآت المستدامة والإنتاجية.

تتجسد الإدارة الجيدة للعمل والمنشآت المستدامة والإنتاجية، من خلال العناصر التالية:

- تحسين ظروف العمل وتفتيش العمل، من خلال(حماية الأمومة، الحد الأدنى للأجور، وقت العمل).[xix]

- تهيئة بيئة ملائمة للمؤسساتوتقديم الدعم للمنشآت الصغيرة و المتوسطة. يرتبط دعم هذه الأخيرة، بتحسين مناخ الأعمال والذي يتحدد بمجموعة من المتغيرات (دفع الضرائب، إجراءات بدا نشاط تجاري، استخراج تراخيص البناء، توظيف العمال، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار، التجارة عبر الحدود، تسجيل الملكية).[xx]

3/تنمية المهارات و تسهيل الحصول على التمويل :إن تسهيل سبل حصول التمويل خاصة، بالنسبة للمشاريع المصغرة ومتناهية الصغر، من شانه ان يساهم في تطوير نشاطها وحجمها، وبالتالي زيادة فرص نموها. كما أن تنمية المهارات بالنسبة للعمال من خلال التدريب والتمهين، والتوعية، يساهم في رفع إنتاجية المؤسسات وزيادة تنافسيتها، والتوعية بحقوق العمال. هذه الأمور تساهم في التحول إلى الاقتصاد الرسمي.

4/التنظيم والتنمية المحلية والحوار الاجتماعي: يلعب الحوار الاجتماعي والتنمية المحلية، دورا مهما في فهم دوافع التشغيل والأنشطةغير الرسمية من جهة، والتحول التدريجي الى الاقتصاد الرسمي.

في هذا الصدد يشكل تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، طريقا واعدا لتسهيل عمليات الانتقال إلىالاقتصاد الرسمي على الصعيد المحلي.وتضطلع التعاونيات بمختلف أنواعها والمنظمات التابعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدور هام في التنمية المحلية،لا سيما في المناطق الريفية. [xxi]

5/تعزيز المساواة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

في إطار العلاقة بين المساواة في العمل وحجم القطاع غير الرسمي. تفيد دراسات للبنك الدولي، أن الاقتصاديات جيدة من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، تتميز بأنها تضم قطاعا غير رسمياصغر و مساواة اكبر بين الجنسين.

في إطار الكلام عن أهمية نظم الحماية الاجتماعية بالنسبة للعمالة غير الرسمية. لا بد أن نشير إلى النقاط التالية، التي ينبغي مراعاتها لتصميم أنظمة حماية اجتماعية فعالة ومستدامة وهي كما يلي[xxii]:

- أهمية الضمان الاجتماعي والحاجة إليه.

- إيجاد استراتيجيات لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي.
- ضمان تحمل وتمويل الضمان الاجتماعي.
- الإدارة السديدة للضمان الاجتماعي.

في اطار احتواءالاقتصاد غير الرسمي. وضعت منظمة العمل الدولية بعد 2002 استراتيجية خاصة لدعم التحول من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي ،وذلك في اطار النهج السياسي الشامل لبرنامج العمل اللائق، مما افضى الى وضع اطار سياسي وتشخيصي يقوم على سبعة سبل سياسية رئيسية نحو الاقتصاد الرسمي، كما يوضح الشكل الموالي.ويشدد هذا الاطار، على اهمية التكامل العمودي والاتساق السياسي ضمن مجموعة السياسات لكبح السمة غير الرسمية،في حين يركز البعد على تكثيف العمل في كل مجال من المجالات السياسية. وهذه المجالاتالسياسية هي :استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة، البيئة التنظيمية، الحوار الاجتماعي والتنظيم والتمثيل، تعزيز المساواة والتصدي للتمييز، التدابير الرامية الى دعم روح تنظيم المشاريع والمهارات والتمويل، مد نطاق الحماية الاجتماعية،استراتيجيات التنمية المحلية.

الشكل رقم (02): استراتيجية منظمة العمل الدولية في دعم التحول الى السمة الرسمية والعمل اللائق.

المصدر: مكتب العمل الدولي،**الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره**، ص 12.

خاتمة

يتضح من هذه الورقة البحثية، ان للسمة غير الرسمية عدة مفاهيم ومصطلحات، تغيرت مع الوقت منذ اكتشاف الظاهرة، كما تختلف جوانب تحليل السمة غير الرسمية أيضا، وذلك حسب الهدف او وحدات المعاينة المقصودة. تتعدد وتتشابك أسباب السمة غير الرسمية حسب الخصائص والظروف التي تميز هذه الأخيرة، والتي هي انعكاسا لبيئة الاعمال القائمة، سواءاكان ذلك في البلدان النامية او المتقدمة على حد سواء. ففي ظل بيئة الاعمال الجيدة الأداء عادة ما يقل حجم الاقتصاد غير الرسمي، ويحدث العكس في ظل بيئة الاعمال الرديئة، وهو ما بينته تقارير ممارسة أنشطة الاعمال الصادرة عن البنك الدولي لعدة بلدان.

في هذا السياق تعد الجزائر من بين البلدان التي يمثل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية لكثير من الافراد والاسر الجزائرية، وذلك من خلال خلق التوظيف والمرونة فيه، في عدة قطاعات، رغم قلة البيانات والدراسات المسحية حول الظاهرة، الا ان الواقع يثبت جوهرية المشكل من الناحيتين، الإيجابية والسلبية، لذا ينبغي الحذر في التعامل مع الظاهرة، الا بعد تحديد خصائصها بدقة في البلد، واعداد استراتيجية قطاعية متكاملة على مستوى الاقتصاد الكلي، تراعي المنظومة التنظيمية والقانونية لبيئة الاعمال في الجزائر.

الاقتراحـــات :

- ❖ تسهيل عملية احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، يتوقف على تحديد أسبابها وخصائصها بدقة، وسياسات قطاعية متكاملة على مستوى الاقتصاد الكلي تعالج المشكل على مستوى كل القطاعات.
- ❖ رغم الإصلاحات التي شهدها مناخ ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، الا انه يحتاج الى المزيد من الإصلاحات، التي تحفز الاستثمار وتدعم القطاع الخاص بالبلد.
- ❖ سياسات التنمية في الجزائر التي تستهدف المشاريع والعمالة غير الرسمية، وتحافظ على العمالة الرسمية، كما تدعم القطاع الخاص، وتحد من توسع الاقتصاد غير الرسمي، لا تحقق ثمارها الا في ظل بيئة ممارسة اعمال ملائمة ومقبولة، والتي يمكن الوصول اليها من خلال النقاط التالية :
  - تقليل وتبسيط إجراءات وتكاليف بداية الأنشطة وتصفيتها.
  - اصلاح النظام الضريبي وجعله اكثر مرونة.
  - اصلاح قوانين ولوائح العمل وجعلها اكثر مرونة لسياسات التوظيف.
  - اصلاح أنظمة التمويل، وتوجيهها للشرائح الهشة.
  - تسهيل التجارة عبر الحدود.
  - تبسيط إجراءات وتكاليف تراخيص ملكية العقارات والبناء.
- ❖ لابد من إعادة النظر في تفعيل دور الهيئات المشرفة على دعم الشباب في الجزائر، من خلال التنسيق و توكيل هذا الامر لوكالة واحدة حتى لا تتشتت الجهود وتفشل الغاية من الانشاء، مع محاربة كل المشاكل المتعلقة بالبيروقراطية والفساد والرشوة، وتسهيل الاجراءات.
- ❖ تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر، من خلال تكوين مشرفين على القطاع داخل او خارج الوطن.
- ❖ تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، من خلال نقل الخبرات الإقليمية والدولية الناجحة.
- ❖ تفعيل جسر الحوار مع أصحاب المشاريع غير الرسمية، لمعرفة اهم أسباب عدم المشاركة الرسمية وتذليلها مع الوقت.

المراجع والهوامش:

[*] كيث هارت، أستاذ علم الانسان/الانثروبولوجيا، جامعة غولدسميثز في لندن/المملكة المتحدة.

[i]-Bénédicte fontenau,marthnyssene, abdousalamfall, **Le secteur informel : Creuset de Pratiques D'économie solidaire ?**,(1999), Dossier documentaire :**le secteur informel**,conseil national économique et social,Direction des publications,Alger, juin2002,p77.

[ii]-كيث هارت، **الاقتصاد غير الرسمي التطور والتقدم**، مجلة حوار المؤئل **نظرة على الاقتصاد الحضري غير الرسمي**، العدد (01)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان الأردن، الطبعة العربية، يونيو/حزيران2007،ص17.

[iii]- بن قيدة مروان، **إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي– دراسة حالة الجزائر–**أطروحة مـقدمة لنيل درجة دكتوراه في الـعلوم الاقتصاديةتخصص : بنوك، نقود و مالية، جامعة البليدة 02، (غير منشورة)، 2016،ص32.

[iv]- الامم المتحدة وآخرون، **نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة2008(SNA2008)**، الأمم المتحدة، سويسرا، 2009، ص 679.

[v] -ILO ,**The Informal Economy And DecentWork: A Policy Resource Guide Supporting Transitions To Formality**, Employment Policy Department, International Labour Organization, Geneva, 2013, p05.

[vi]-(OECD, ILO, IMF, CIS), **Measuring the Non-Observed Economy – A Handbook, STATISTICS**, Publications, OECD, France, 2002.p37.

[vii]- مكتب العمل الدولي، **المبادئ والحقوق الأساسية في العمل :من الالتزام الى العمل**، مؤتمر العمل الدولي، الدورة (101)، سويسرا، 2012، ص 34.

[viii]- الأمم المتحدة وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 679.

[ix]–منظمة العمل الدولية، **نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات**، منظمة العمل الدولية، سويسرا، الطبعة الأولى، 2009، ص04.

[x]- منظمة العمل الدولية، **نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات، مرجع سبق ذكره**، ص42.

[xi]- منظمة العمل الدولية، **نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات، المرجع نفسه**، ص04.

[xii]- منظمة العمل الدولية، **نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات، مرجع سبق ذكره**، ص ص9-10.

[xiii]- بن قيدة مروان،**مرجع سبق ذكره**، ص

[xiv]- Friedrich Schneider , Andreas Buehn , Claudio E. Montenegro , ***Shadow Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007*** (Revised Version) ,Policy Research Working Paper(WP 5356) ,(World Bank &Europe and Central Asia Region ,Human Development Economics Unit) ,World Bank, Washington D. C July 2010. p45.

[xv]- الديوان الوطني للإحصاء الجزائري (ONS)، **النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013**. الجزائر، 2013، ص ص 1-2.

[xvi]– المكتب الدولي للعمل، **سياسات العمالة من اجل استدامة الانتعاش والتنمية**، مؤتمر العمل الدولي الدورة (103)2014، التقرير السادس، جنيف، سويسرا، 2014، ص ص 51-52.

[xvii]– مكتب العمل الدولي، **الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم**، مؤتمر العمل الدولي الدورة (103) 2014، التقرير الخامس (1)، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2014، ص ص 32-33.

[xviii]– مكتب الدولي للعمل، **سياسات العمالة من اجل استدامة الانتعاش والتنمية، مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[xix]– منظمة العمل الدولية، **المساواة في العمل**، مجلة عالم العمل، العدد 59، منظمة العمل الدولية، جنيف سويسرا، نوفمبر 2007، ص 29.

[xx]– البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال – فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم–**، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو.م.أ، 2014، ص 2.

[xxi]– مكتب العمل الدولي، **العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم**، التقريرالسادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 90، جنيف، سويسرا، 2002، ص92.

[xxii]– مكتب العمل الدولي، **قرارات مؤتمر العمل الدولي في دورته المائة (الدورة 100)**، مكتب العمل الدولي، جنيف سويسرا، 2011، ص ص 8-12.

–البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2015**، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2015.

– البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2017**، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2017.

-WORLD BANK , INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION, **Doing Business (2016,2017,2010,2011,2012,2013,2014,2015)(Making a difference for entrepreneurs) – Comparing business regulation in 189-190 economies** –WORLD BANK, Washington D. C: -Doing Business (2009) p86. -Doing Business (2010) p103. -Doing Business (2011) p145-Doing Business (2012) p78. -Doing Business (2013) p146. -Doing Business (2014) p174. -Doing Business (2015) p168. - Doing Business (2016) p184. - Doing Business (2017) p189.

-(ONS) ,**Activité ,Emploi a Chômage au 4éme Trimestre 2013,Nº 653** ,Algérie,2013, p p11-12.